المبحث الثاني

الأثر الاقتصادي لنظام المواريث

نظام المواريث الذي شرعه الله ﷻ في كتابه الكريم ، بأدلة قاطعة الدلالة ، قسم الله ﷻ فيها ، النصيب العادل لكل فرد حسب مستوى قرابته .

وهذا النظام يحفظ توجيه الثروة إلى الاستخدامات الإنسانية الأجدى نفعاً، بدل توجيهيها أحياناً لرعاية كلب وقّي، أو قط ذكي .. على نحو ما يصنع أحياناً بعض أغنياء الغرب .. !

والأساس العقدى لنظام المواريث ، هو أن الملك لله وحده لا شريك له ، والإنسان مستخلف من ربه في عمارة الكون ، والمآل في نهاية المطاف إلى الله يقضي بحكمه في الثروة ما يشاء ، مصداقا لقول الله ﷻ :

﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾[الحجر: ٢٣].

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ ﴾[مريم: ٤٠].

أما الامتثال التشريعي ، فيستند إلى آيات عدة ،أبرزها :

﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ ۚ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۗ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ۚ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١﴾ ۞ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَٰجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۚ وَلَهُنَّ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ ٱلثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُم ۚ مِّنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۗ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ۚ فَإِن كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمْ شُرَكَآءُ فِى ٱلثُّلُثِ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَآرٍّ ۚ وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾[النساء: ١١-١٢].

وقوله سبحانه جل شأنه :

﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ ۚ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ۚ وَإِن كَانُوٓا۟ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۗ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾[النساء: ١٧٦].

هذا فضلاً عن آيات أخر وأحاديث عدة ، واجتهادات فقهية متعددة الأحكام ، لها مصادرها في مختلف كتب الفقه .

أما من الوجهة الاقتصادية فإن نظام المواريث الإسلامي يرتب آثاره في التنمية والحد من الصراع الطبقي على النحو التالي :

١ ـ الحيلولة دون وقوع حقد اجتماعي بزيادة فقر الفقراء وتعاظم ثروة الأغنياء ، بما قد ينفجر صراعاً طبقياً، يعود بالدمار الاقتصادي على الأمة بأسرها .

٢ ـ الإحساس بالانتماء إلى الثروة التى لدى الأغنياء ، فانقضاء الورثة الشرعيون نصيبهم منها ، من شأنه أن يحقق الأمن الاقتصادي بما يشيعه من حرص جميع أفراد المجتمع على الثروة القومية والمحافظة عليها انتظاراً لنصيبهم منها .

٣ ـ يؤدى نظام المواريث إلى حرص أصحاب رؤوس الأموال على المحافظة على مصادر ثروتهم وتنميتها ، في محاولة لإبقاء ورثتهم أغنياء وليسوا بعالة على الناس ، وإحساس صاحب الثروة بأن مصيرها سيؤول في النهاية إلى ورثته سيفيض عليه شعوراً بأن جهده الإنتاجي مدخر له ولورثته ، فيزداد حرصاً على تنمية تلك الثروة .

٤ ـ تعميق الانتماء الأسرى لدى أفراد المجتمع ، بما ينعكس أثره في التماسك الاجتماعي الذي يعد ضروريا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

٥ ـ إعادة تفتيت الثروة الذي يحققه نظام المواريث ، يؤدى إلى النتائج الاقتصادية التالية

أ ـ الورثة الفقراء أصحاب النصيب الضئيل من الميراث ، سيتحولون به إلى تغطية احتياجاتهم الاستهلاكية العاجلة نظرا لزيادة الميل الحدى للاستهلاك لديهم ، وذلك بما ينشط الدورة الإنتاجية ، ويضع الضرورات الأساسية في أولوية أفضل في السلم الإنتاجي .

ب ـ الورثة الأغنياء .. سيتوجهون بالزيادة الجديدة إلى دعم أنشطتهم الاقتصادية ، بما يعود بالنفع على المجتمع من خلال رفع الكفاية الإنتاجية .

ج ـ الورثة الأقل غنى ، سيحاولون بنصيبهم من الميراث التوجه به إلى مشروعات اقتصادية صغيرة أو متوسطة ، تعود بالنفع عليهم ويزيد من فرص الاستثمار القومى .

د ـ الاتجاه إلى تأسيس مشروعات الجديدة في ضوء مستجدات الحاجات الاقتصادية فى سوق الاستثمار، مما يعيد ترتيب أولويات الإنتاج القومي وفقاً لآخر متطلبات النشاط الاقتصادي .